

Distr.: General
31 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الثامنة والعشرون

كينغستون، 24-28 تموز/يوليه 2023

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي للأمين العام المقدم بموجب الفقرة 4 من

المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المقدم بموجب الفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

أولاً - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير إلى جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. ويقدم التقرير معلومات عن عمل السلطة للفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023.
- 2 - وتُذكر الجمعية بأن التقرير السنوي للأمين العام يُقدم، منذ عام 2020، في شكلين. فهذا التقرير يقدم معلومات عن حالة الاتفاقية والصكوك القانونية ذات الصلة، ومركز المنطقة، وحالة المساهمات في ميزانية السلطة، وحالة عقود الاستكشاف في المنطقة، وموجز للنتائج الرئيسية للدورة السابقة للسلطة ومعلومات أخرى جديرة بالملاحظة. وينبغي قراءته بالاقتران مع التقرير الموضح بالصور بالكامل، والمعنون "الإدارة العادلة والمنصفة للتراث المشترك للبشرية".

ثانياً - عضوية السلطة

- 3 - تكون جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في السلطة بحكم الواقع⁽¹⁾. وحتى 31 أيار/مايو 2023، كان هناك 169 طرفاً في الاتفاقية (168 دولة والاتحاد الأوروبي)، وبناء عليه كان ثمة 169 عضواً في السلطة. وقد أصبحت رواندا طرفاً في الاتفاقية في 18 أيار/مايو 2023. وفي التاريخ نفسه، أصبحت

* ISBA/28/A/L.1

(1) وفقاً للفقرة 2 من المادة 156 من الاتفاقية.



رواندا أيضاً طرفاً في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994)، الأمر الذي يعني أن هناك الآن 152 طرفاً في اتفاق عام 1994.

4 - وهناك 17 عضواً في السلطة ممن أصبحوا أطرافاً في الاتفاقية قبل اعتماد اتفاق عام 1994 ولم يصبحوا بعد أطرافاً فيه، وهم: البحرين، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسودان، والصومال، والعراق، وغامبيا، وغينيا - بيساو، ومالي، ومصر.

5 - ووفقاً لما نص عليه قرار الجمعية العامة 263/48 واتفاق عام 1994 نفسه، ينبغي تفسير وتطبيق أحكام اتفاق عام 1994 والجزء الحادي عشر من الاتفاقية معاً باعتبارهما صكاً واحداً. وفي حالة وجود أي تعارض بين اتفاق عام 1994 والجزء الحادي عشر من الاتفاقية، تكون الغلبة لأحكام اتفاق عام 1994. وبالرغم من أن أعضاء السلطة الذين ليسوا أطرافاً في اتفاق عام 1994 يشاركون في أعمال السلطة بموجب ترتيبات تستند إلى ذلك الاتفاق، فمن شأن الانضمام إلى الاتفاق أن يزيل أي تناقض قائم حالياً بالنسبة لتلك الدول. ويشجع الأمين العام تلك الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة. وقد أرسلت الأمانة مذكرة شفوية إلى كل دولة من تلك الدول في 3 شباط/فبراير 2023.

ثالثاً - المنطقة

6 - تُعرّف المنطقة في الاتفاقية بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. وبناء على ذلك، فإن تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة يتوقف على ترسيم حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك ترسيم حدود الجرف القاري خارج مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي. ويتعين على الدول الساحلية، بموجب الفقرة 2 من المادة 84 من الاتفاقية، القيام بالإعلان الواجب عن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، ويتعين عليها لدى تبيان خطوط الحد الخارجي للجرف القاري، أن تودع نسخة لكل خريطة من تلك الخرائط أو قائمة من تلك القوائم لدى الأمين العام للسلطة. وحتى 31 أيار/مايو 2023، بلغ عدد أعضاء السلطة الذين أودعوا هذه الخرائط والقوائم لدى الأمين العام 12 عضواً، هم أستراليا، وأيرلندا، وباكستان، وتوفالو، وجزر كوك، وفرنسا (بخصوص غوادالوب، وغيانا، وجزر كيرغولين، والمارتينيك، وكاليدونيا الجديدة، وجزر لاريونيون وسانت بول وأمستردام)، والفلبين، وكوت ديفوار، والمكسيك، وموريشيوس، ونيوزيلندا، ونيوي.

7 - ويحث الأمين العام جميع الدول الساحلية على إيداع الخرائط أو قوائم الإحداثيات في أسرع وقت ممكن بعد تعيين خطوط الحدود الخارجية لجرفها القاري، حتى مسافة 200 ميل بحري وما بعدها، طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. ومن شأن معرفة الترسيم الدقيق لجميع مناطق الجرف القاري حتى مسافة 200 ميل بحري وما بعدها أن يسمح بتعيين الحدود الجغرافية للمنطقة بشكل مؤكد. وترسل الأمانة سنوياً مذكرة شفوية تطلب فيها إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات. وأرسلت آخر مذكرة من هذا القبيل في 27 كانون الثاني/يناير 2023.

رابعاً - البعثات الدائمة لدى السلطة

- 8 - حتى 31 أيار/مايو 2023، كانت الدول الـ 33 التالية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، تحتفظ ببعثات دائمة لدى السلطة، والدول هي: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين، وقبرص، والكاميرون، وكوبا، وكوستاريكا، ومالطة، والمكسيك، وموريشيوس، وناميبيا، وناورو، ونيجيريا، واليابان.
- 9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الممثلون الدائمون لست دول جديدة وثائق تفويضهم إلى الأمين العام، وهم ممثلو ألمانيا وبنغلاديش وجمهورية كوريا وشيلي والصين واليابان. وفي 20 شباط/فبراير 2023، قدم أول ممثل دائم لزمبابوي لدى السلطة وثائق تفويضه إلى الأمين العام.

خامساً - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

- 10 - اعتمدت الجمعية البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها في 27 آذار/مارس 1998، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في 31 أيار/مايو 2003. وقد انضمت اليونان إلى البروتوكول في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبذلك يصل العدد الإجمالي للأطراف إلى 48 طرفاً، وهي: الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وجامايكا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وشيلي، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وليتوانيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا (مملكة)، واليونان. ووقع على البروتوكول 10 دول أخرى ولكنها لم تصدق عليه بعد، وهي: إندونيسيا، وباكستان، وجزر البهاما، والسودان، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا.
- 11 - ويُشجّع أعضاء السلطة الذين لم يصبحوا بعد أطرافاً في البروتوكول بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام إليه في أقرب فرصة ممكنة. وقد عممت الأمانة مذكرة شفوية لهذا الغرض في 30 كانون الثاني/يناير 2023.

سادساً - المسائل الإدارية

ألف - الأمانة

- 12 - تمثل أمانة السلطة إحدى الأجهزة الرئيسية للسلطة. وهي تتألف، وفقاً للمادة 166 من الاتفاقية، من أمين عام ومن جهاز الموظفين الذي قد تتطلبه السلطة. وحتى 31 أيار/مايو 2023، كان عدد الوظائف الثابتة في الأمانة 52 وظيفة (30 وظيفة من الفئة الفنية، ووظيفتان من الفئة الفنية الوطنية، و 20 وظيفة من فئة الخدمات العامة).
- 13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعلن عن خمس وظائف شاغرة على منصة "إنسبيرا". وحتى نهاية أيار/مايو 2023، مُلئت أربعة شواغر من أصل خمسة، وأنهيت خدمة ثلاثة موظفين، وتقاعد موظف واحد؛

واستُخدم ما مجموعه 42 خبيراً استشارياً. وتعلق الأمانة أهمية على ضمان التوازن بين الجنسين: حيث إن 58 في المائة من موظفي السلطة و 50 في المائة من فريق الإدارة العليا فيها من النساء. ونظراً لتزايد الاحتياجات الناجمة عن الزيادة في عدد الموظفين، أعادت الأمانة أيضاً تصميم أماكن العمل في الطابق الثاني من مبنى المقر لاستيعاب محطات عمل إضافية للموظفين الجدد.

باء - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة

14 - تطبق السلطة الدولية لقاع البحار النظام الموحد للمرتبات والبدلات وشروط الخدمة الأخرى للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد انضمت إلى النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2013⁽²⁾.

15 - والسلطة، بصفتها عضواً مشاركاً في النظام الموحد لمنظمات الأمم المتحدة، تساهم في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية وتشارك فيها، وتستخدم الخدمات والأدوات التي يوفرها النظام الموحد مثل نظام "إنسبيرا"، ومركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية (OneHR)، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف. وتساهم الأمانة أيضاً في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. ويضمن ذلك الاستفادة من ترتيبات الإجراء في حالات الكوارث وعمليات الإجراء الطبي ويمكن الأمانة من المشاركة في شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات وفي الأفرقة العاملة ذات الصلة المعنية بالتدريب الأمني. والسلطة ليست حالياً عضواً في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ولكنها تدرس الدعوة التي تلقتها للانضمام بصفة مراقب إلى ثلاث شبكات ذات صلة تابعة للمجلس، وهي شبكة الموارد البشرية، وشبكة المالية والميزانية، والشبكة الرقمية والتكنولوجية.

16 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تلقت الأمانة إخطاراً من مجلس الرؤساء التنفيذيين يحيل فيه اقتراحاً من اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتعديل المادتين 10 (ب) و 11 (ج) من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية، ويطلب إلى الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة تقديم آراء مكتوبة بشأن التعديل المقترح وعملية الحصول على إخطار خطي بالقبول. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، وجه الأمين العام رسالة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية يفيد فيها بأنه، تمسحياً مع العملية القانونية المنصوص عليها في المادتين 1 (3) و (30) من النظام الأساسي للجنة، ستحتاج الأمانة إلى إخطار مجلس السلطة وجمعيتها في اجتماعها المقبل في تموز/يوليه 2023 بالتعديلات المقترحة قبل إرسال إخطار خطي بالقبول. وقد أعدت الأمانة تقريراً مستقلاً عن ذلك يُقدّم إلى الجمعية والمجلس، لغرض العلم.

(2) انظر ISBA/18/A/7.

سابعاً - المسائل المالية**ألف - الميزانية**

17 - بناء على توصية اللجنة المالية، اعتمدت الجمعية في دورتها السابعة والعشرين ميزانية الفترة المالية 2023-2024 بمبلغ 22 256 000 دولار⁽³⁾.

باء - حالة المساهمات

18 - وفقاً للاتفاقية واتفق عام 1994، تُغطي المصروفات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن تتوافر لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية تلك المصروفات. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله على ضوء الاختلافات في العضوية. وحتى 31 أيار/مايو 2023، تلقت السلطة ما نسبته 68 في المائة من قيمة هذه الأنصبة في ميزانية عام 2023 المستحقة من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي.

19 - وفي 31 أيار/مايو 2023، بلغ مجموع الأنصبة غير المسددة من الدول الأعضاء عن الفترات السابقة (1998-2022) 757 586 دولاراً. وتُرسل إخطارات بانتظام إلى الدول الأعضاء لتذكيرها بالمتأخرات. ووفقاً للمادة 184 من الاتفاقية والمادة 80 من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو من أعضاء السلطة متأخر عن سداد مساهماته المالية أي صوت إذا كان المبلغ المتأخر يساوي مبلغ المساهمة المستحقة عليه عن السنتين السابقتين أو يزيد عليه. وحتى 31 أيار/مايو 2023، كان على الدول الـ 47 التالية الأعضاء في السلطة مساهمات تأخر دفعها سنتين أو أكثر: أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، البرازيل، بربادوس، بليز، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تشاد، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، سان تومي وبرينسيبي، سانت لوسيا، السنغال، السودان، سورينام، سيشيل، الصومال، العراق، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، كوبا، الكونغو، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مقدونيا الشمالية، ملاوي، منغوليا، موريتانيا، ميانمار، نيبال، النيجر، نيوي، هايتي، هندوراس، اليمن.

20 - وحتى 31 أيار/مايو 2023، بلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول 717 541 دولاراً، مقابل مستوى معتمد قيمته 750 000 دولار.

جيم - صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية

21 - أنشئ في عام 2002 صندوق التبرعات الاستئماني لمشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية من البلدان النامية. وحتى 31 أيار/مايو 2023، بلغ إجمالي المساهمات في الصندوق على امتداد فترة عمله 1 383 780 دولاراً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت مساهمات من الصين (40 000 دولار)، والنرويج (9 775 دولاراً)، والمملكة المتحدة (10 000 دولار)، ومن المتعاقدين (18 000 دولار). وحتى 31 أيار/مايو 2023، بلغ رصيد الصندوق 40 004 دولارات.

(3) انظر ISBA/27/A/10 و ISBA/27/A/3-ISBA/27/C/22 و ISBA/27/A/3/Add.1-ISBA/27/C/22/Add.1 و ISBA/27/A/3/Add.1/Rev.1-ISBA/27/C/22/Add.1/Rev.1.

دال - صندوق التبرعات الاستثماري لأعضاء المجلس

22 - في دورتها الثالثة والعشرين، طلبت الجمعية إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات استثماري لدعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية⁽⁴⁾. وحتى 31 أيار/مايو 2023، بلغ إجمالي المساهمات في الصندوق على امتداد فترة عمله 145 202 من الدولارات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت مساهمات من المملكة المتحدة (10 000 دولار)، ومن المتعاقدين (25 500 دولار). وحتى 31 أيار/مايو 2023، كان رصيد الصندوق 548 دولاراً.

هاء - صندوق التبرعات الاستثماري للممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون المؤسسة

23 - خلال الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين، طلب المجلس إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات استثماري بغرض توفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون المؤسسة⁽⁵⁾. وأنشئ الصندوق في 1 آذار/مارس 2019. وحتى 31 أيار/مايو 2023، بلغ رصيد الصندوق 3 528 دولاراً.

واو - صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للمشاركة

24 - أنشئ صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للمشاركة بقرار من الجمعية خلال الدورة السابعة والعشرين، بوصفه صندوقاً استثمارياً متعدد الجهات المانحة، عملاً بالمادة 5-5 من النظام المالي للسلطة الدولية لقاع البحار⁽⁶⁾. ويتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في تعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه لمنفعة البشرية جمعاء. ومنذ آب/أغسطس 2022، قُدمت مساهمات للصندوق من جانب فرنسا (122 124 دولاراً) والمكسيك (10 000 دولار) واليونان (52 520 دولاراً) بالإضافة إلى سحب مبلغ 400 000 دولار من صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة. وبلغ إجمالي المساهمات حتى 31 أيار/مايو 2023 ما قدره 604 644 دولاراً، ولم تُدفع أي نفقات من صندوق المشاركة حتى الآن.

زاي - الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة من موارد خارجة عن الميزانية

25 - تتلقى السلطة أموالاً خارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة، من أجل دعم الأنشطة غير الممولة من الميزانية المعتمدة للسلطة. وقد تكون هذه مساهمات أو أموال تُدفع لمرة واحدة لدعم البرامج أو المشاريع المتعددة السنوات، وتُستخدم وفقاً للشروط المتفق عليها مع الجهات المانحة، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ ومراجعة الحسابات.

26 - وفي آذار/مارس 2018، أنشأ الأمين العام صندوقاً استثمارياً متعدد المانحين لتقديم الدعم من خارج الميزانية لأنشطة السلطة. وأنشئ الصندوق عملاً بالبند 5-5 من النظام المالي للسلطة وهو يدار وفقاً للنظام المالي. وحتى 31 أيار/مايو 2023، كان الصندوق قد جمع، منذ إنشائه، 2 495 376 دولاراً وكان لديه رصيد صاف قدره 627 199 دولاراً. ومنذ آذار/مارس 2022، قُدمت مساهمات من جانب المعهد

(4) انظر ISBA/23/A/13.

(5) انظر ISBA/25/C/16.

(6) انظر ISBA/27/A/10 و ISBA/27/FC/3.

الوطني للتنوع البيولوجي البحري في كوريا (125 809 دولارات)، وموناكو (21 468 دولارا). وإضافة إلى ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة قدرها 208 024 دولارا إلى مبادرة المعارف المستدامة المتعلقة بقاع البحار ومساهمة قدرها 123 000 دولار إلى مشروع الغوص العميق.

ثامنا - الدورتان السابقتان للسلطة

ألف - الدورة السابعة والعشرون

27 - عُقدت الدورة السابعة والعشرون للجمعية في كينغستون في الفترة من 1 إلى 4 آب/أغسطس 2022. وعُقد ما مجموعه سبع جلسات (الجلسات من 191 إلى 197)، ومناسبة تذكارية خاصة احتفاء بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها. وانتُخبت الجمعية، في جلستها الافتتاحية، ساتيندرا براساد (فيجي) رئيسا لها، وانتُخبت غانا والمكسيك والنرويج نوابا للرئيس. وعُيّن أولاف ميكلبست (النرويج) رئيسا بالنيابة لترؤس الجلسات في غياب الرئيس.

28 - وخلال الدورة، نظرت الجمعية في التقرير السنوي للأمين العام، المقدم وفقا للفقرة 4 من المادة 166 من الاتفاقية⁽⁷⁾. وانتُخبت 15 عضوا للجنة المالية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2027، وفقا للفرع 9 من مرفق اتفاق عام 1994. وانتُخبت الجمعية أيضا 18 عضوا للمجلس لفترة تمتد من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. واتخذت قرارا يتعلق بميزانية السلطة للفترة المالية 2023-2024 خلال جلستها 194⁽⁸⁾. وفي الجلسة نفسها، اتخذت الجمعية قرارا يتعلق بتطبيق نهج برنامجي في مجال تنمية القدرات⁽⁹⁾.

29 - وعُقدت الدورة السابعة والعشرون للمجلس في ثلاثة أجزاء: الجزء الأول في الفترة من 21 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022، والثاني في الفترة من 18 إلى 29 تموز/يوليه 2022، والثالث في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وانتُخبت المجلس، في الجزء الأول من دورته، توماس أبراموفسكي (بولندا) رئيسا، وانتُخبت جامايكا وسيراليون وكندا نوابا للرئيس.

30 - وخلال الجلسات، أحرز المجلس تقدما في مفاوضاته بشأن مشروع نظام الاستغلال على سبيل الأولوية. ونظر في تقارير اللجنة القانونية والتقنية واعتمد قرارا يتعلق بتنفيذ تقرير اللجنة⁽¹⁰⁾. وانتُخبت، في جلساته التي عقدت في تموز/يوليه، 41 عضوا في اللجنة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2027⁽¹¹⁾ واتخذت قرارا يتعلق بوضع قيم عتبة بيئية ملزمة⁽¹²⁾.

(7) انظر ISBA/27/A/2 و ISBA/27/A/2/Add.1.

(8) انظر ISBA/27/A/10.

(9) انظر ISBA/27/A/11.

(10) انظر ISBA/27/C/44.

(11) انظر ISBA/27/C/41 و ISBA/27/C/41/Add.1.

(12) انظر ISBA/27/C/42.

31 - وواصل المجلس نظره في تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون المؤسسة⁽¹³⁾ واتخذ قرارا يتعلق بالسيناريوهات المحتملة وأي اعتبارات قانونية أخرى ذات صلة فيما يتعلق بالفقرة 15 من الفرع 1 من مرفق اتفاق عام 1994⁽¹⁴⁾. ووافق المجلس على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي⁽¹⁵⁾. واتخذ أيضا قرارا بشأن طلب مقدم من حكومة الهند لتمديد عقدها لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات⁽¹⁶⁾. واتخذ المجلس أيضا قرارا بشأن طلبين من أجل تأجيل جدول التخلي عن منطقة مشمولة بعقد استكشاف مقدمين من المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار⁽¹⁷⁾.

باء - الجزء الأول من الدورة الثامنة والعشرين للمجلس

32 - افتتحت الدورة الثامنة والعشرون للمجلس في 16 آذار/مارس 2023. وانتخب المجلس خوان خوسيه غونساليس ميخاريس (المكسيك) رئيسا لها. وانتُخبت جمهورية كوريا وغانا وكندا نوابا للرئيس. واتخذ المجلس قرارا يتعلق بفهم وتطبيق الفقرة 15 من الفرع 1 من مرفق اتفاق عام 1994⁽¹⁸⁾. واتخذ أيضا قرارا يتعلق بإنشاء منصب مدير عام مؤقت للمؤسسة⁽¹⁹⁾ وقرارا بشأن تأجيل موعد التخلي عن منطقة مشمولة بعقد استكشاف لأحد المتعاقدين⁽²⁰⁾.

33 - وواصل المجلس عمله على مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة وفقا لخريطة الطريق المعتمدة في عام 2022⁽²¹⁾.

تاسعا - حالة عقود الاستكشاف

34 - حتى 31 أيار/مايو 2023، كان لدى السلطة 30 عقدا للاستكشاف ساري المفعول (19 عقدا للعقيدات المتعددة الفلزات، و 7 عقود للكبريتيدات المتعددة الفلزات، و 4 عقود لقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت). ويتعين على كل متعاقد أن يقدم تقريرا سنويا إلى الأمين العام في غضون 90 يوما من نهاية كل سنة تقييمية، يغطي برنامج أنشطته في منطقة الاستكشاف. وتلقت الأمانة 30 تقريرا سنويا لعام 2023 تتعلق بـ 30 عقد استكشاف.

35 - ومنذ عام 2017، ظل الأمين العام يعقد اجتماعات تشاورية سنوية مع المتعاقدين لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتبادل أفضل الممارسات في مجال استكشاف أعماق البحار. وفي عام 2022، عُقدت الاجتماعات في ديلفت، مملكة هولندا، في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر، بدعم لوجستي

(13) انظر ISBA/27/C/14 و ISBA/27/C/14/Corr.1 و ISBA/27/C/34.

(14) انظر ISBA/27/C/45.

(15) انظر ISBA/27/C/29.

(16) انظر ISBA/27/C/18.

(17) انظر ISBA/27/C/19 و ISBA/27/C/39.

(18) انظر ISBA/28/C/9.

(19) انظر ISBA/28/C/10.

(20) انظر ISBA/28/C/8.

(21) انظر الوثيقة ISBA/27/C/21/Add.2، المرفق الثاني.

من مؤسسة "Allseas Group" وجامعة ديلفت للتكنولوجيا. وحضر الاجتماعات 64 ممثلاً عن المتعاقدين في مجال الاستكشاف. ويُتوقع أن يُعقد الاجتماع التشاوري المقبل في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

عاشرا - الجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية

36 - في 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، شارك الأمين العام في احتفال الجمعية العامة للأمم المتحدة بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها وألقى بيانا باسم السلطة⁽²²⁾.

37 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، في خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، أدلى الأمين العام ببيان في إطار البند 72 (أ) من جدول الأعمال، بشأن "المحيطات وقانون البحار". وأبلغ عن إنجازات أعضاء السلطة في عام 2022 واعتماد خريطة طريق لمواصلة العمل في عام 2023، مشدداً على أن استكمال النظام الرقابي يُعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للسلطة للوفاء بولايتها المتمثلة في حماية البيئة البحرية وحقوق جميع الدول الأطراف. وأشار إلى أن الوضوح في الإطار القانوني وإزالة عدم اليقين والمخاطر على الصعيد التنظيمي أمر يصب في مصلحة جميع الأعضاء. وأبرز أيضاً الإطار الاستراتيجي الذي وُضع على مدى السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك اعتماد خطة استراتيجية وإنشاء صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للمشاركة. وتهدف هذه القرارات إلى تعزيز فرص بناء القدرات والتعاون الدولي. وفضلاً عن ذلك، شدد الأمين العام على أهمية تنفيذ خطة العمل لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة وإطلاق مبادرة المعارف المستدامة المتعلقة بقاع البحار. واختتم بيانه بالإعراب عن ترقب الاجتماعات القادمة التي سَتُعقد في جامايكا والتقدم نحو وضع مدونة للتعدين في عام 2023⁽²³⁾.

38 - وستشارك السلطة في الاجتماع الثالث والثلاثين للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سَيُعقد في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023، وستقدم معلومات عن أنشطة السلطة.

حادي عشر - تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023

39 - فيما يتعلق بفترة الإبلاغ 2022-2023، أُسندت إلى الأمانة بعض المسؤوليات عن 60 إجراءً رفيع المستوى و 102 من النواتج ذات الصلة، على النحو الوارد في المرفق الثاني من هذا التقرير. وفي ثلاث حالات، لم يُحدد أي ناتج بعينه، ولذلك فإن الإبلاغ يتناول تحديداً الإجراء الرفيع المستوى محل الاهتمام (انظر الإجراءات الرفيعة المستوى 2-2-3 و 2-2-5 و 2-2-9 و 3-3-3). وبناءً على ذلك، فإن العدد الإجمالي للبنود المحددة لفترة الإبلاغ هو 105 بنود. وقد حُدِدت الأمانة بوصفها "الجهاز المسؤول" عن 76 ناتجاً، و "الجهاز المشارك" في إنجاز 20 ناتجاً آخر، و "الجهاز المنسق" لإنجاز 9 نواتج.

40 - وحتى 30 أيار/مايو 2023، كانت 87 من الإجراءات الرفيعة المستوى المسندة والنواتج (83 في المائة) قد أُنجزت، في حين كانت 17 (16 في المائة) لا تزال قيد التنفيذ ومن المتوقع أن تتحقق بحلول نهاية العام (انظر المرفق الأول). وكان إجراء واحد رفيع المستوى (3-3-2) في إطار التوجه

(22) انظر https://estatemts.unmeetings.org/estatemts/10.0010/20221208/k7a1T8gXAcEB/.wQlwlwa4ttl6_en.pdf

(23) انظر https://estatemts.unmeetings.org/estatemts/10.0010/20221209/eSmFLu8poyAI/.Gzs0LulYuaqs_en.pdf

الاستراتيجي 3 ("حماية البيئة البحرية") قد جرى تعليقه مؤقتا للسماح للمجلس بإحراز تقدم في مناقشاته في هذا الشأن. وقد أنجزت النواتج المخصصة لفترة الإبلاغ في إطار التوجهات الاستراتيجية 1 ("أداء دور السلطة في سياق عالمي")، و 2 ("تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة")، و 6 ("ضمان المشاركة المتكاملة تكاملا تاما للدول النامية")، و 8 ("تحسين الأداء التنظيمي للسلطة")، و 9 ("الالتزام بالشفافية") بأكثر من 80 في المائة. وقد جمعت الأمانة تفاصيل العمل المضطلع به بشأن جميع النواتج، وهي متاحة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى المسندة إلى الأمانة والنواتج ذات الصلة
لفترة الإبلاغ 2022-2023

حالة الإنجاز (بالنسبة المئوية)	معلق	قيد التنفيذ	أنجز		عدد البنود ذات الصلة بفترة الإبلاغ	التوجه الاستراتيجي
			تحقق	جارٍ		
93 في المائة		1		14	15	التوجه الاستراتيجي 1: أداء دور السلطة في سياق عالمي
83 في المائة		1		5	6	التوجه الاستراتيجي 2: تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة
64 في المائة	1	4	3	6	14	التوجه الاستراتيجي 3: حماية البيئة البحرية
73 في المائة		3		8	11	التوجه الاستراتيجي 4: تعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه
73 في المائة		3	3	5	11	التوجه الاستراتيجي 5: بناء قدرات الدول النامية
89 في المائة		1	2	6	9	التوجه الاستراتيجي 6: ضمان المشاركة المتكاملة تكاملاً تاماً للدول النامية
لا ينطبق			لا ينطبق		لا ينطبق	التوجه الاستراتيجي 7: ضمان التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية
90 في المائة		1	3	16	21	التوجه الاستراتيجي 8: تحسين الأداء التنظيمي للسلطة
89 في المائة		2		16	18	التوجه الاستراتيجي 9: الالتزام بالشفافية
83 في المائة	1	17	11	76	105	المجموع

المرفق الثاني

حالة تنفيذ الأمانة للإجراءات الرفيعة المستوى ذات الصلة والنواتج المتصلة بها لفترة الإبلاغ 2022-2023

حالة تنفيذ الأمانة للإجراءات الرفيعة المستوى ذات الصلة والنواتج المتصلة بها لفترة الإبلاغ
2022-2023 متاحة (بالإنكليزية فقط) على الرابط التالي: www.isa.org.jm/wp-content/uploads/.ISBA_28_A_2_Add_1_Annex_II.pdf/2023/05